

جمهورية العراق
وزارة التخطيط و التعاون الانمائي
اللجنة الفنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010 - 2014

ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية

اعداد فريق عمل لجنة السياسات الاقتصادية
ايار – 2009

قدمت هذه الورقة الى المؤتمر الاول لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010 – 2014 المنعقد خلال
المدة 20- 21/ 5/ 2009 / بغداد

لجنة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية

المحتويات

- 1- الناتج المحلي الاجمالي
- 2- الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد
- 3- الانفاق الاستهلاكي و الناتج
- 4- اجمالي تكوين راس المال الثابت
- 5- التجارة الخارجية
 - أ- الصادرات
 - ب- الاستيرادات
- 6- السياسة المالية و الدين العام
- 7- السياسة النقدية
- 8- عرض النقد
- 9- سعر الفائدة
- 10- سعر الصرف
- 11- ميزان المدفوعات
 - أ- الميزان التجاري
 - ب- الاحتياطات الاجنبية
- 12- القطاع المصرفي
- 13- الاسعار و التضخم
- 14- السكان و التشغيل و البطالة

1. الناتج المحلي الاجمالي

أ- نما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (53235.4) مليار دينار في (2004) الى (155635.5) مليار دينار في (2008) اي بمعدل نمو سنوي مركب (معدل نمو) بلغ (30.8%) بينما بلغت هذه القيم بالاسعار الثابتة لسنة 1988 (41607.8) مليار دينار و(53205.2) مليار دينار في (2004) و(2008) على التوالي وبلغ معدل النمو (6.3%) مشيرا الى وجود الضغوط التضخمية العالية اذ بلغ المخفض الضمني للناتج (127.9%) في (2004) ارتفع الى (292.5%) وهو تطور كبير يؤثر على مستوى المعيشة للفرد والعائلة.

ب- كانت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج (60.4%) في 2004 ازدادت الى (69.2%) في 2007 وذلك من خلال هيمنة الناتج المحلي للنفط الخام الذي تعود ملكيته للدولة بالكامل. اذ بلغت نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج (44.3%) متوسط المدة 2004-2008 الامر الذي يؤدي الى ابقاء حركة السوق واغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسة الحكومية في الانتاج والانفاق ووضع النفط دوليا مما يضعف دور او مساهمة القطاع الخاص والية السوق في انعاش الاقتصاد.

ج- ان وضع القطاع النفطي هذا يؤثر على حركة الانشطة الاخرى السلعية (بدون النفط) والتوزيعية والخدمية ودورها في الاقتصاد.

أولاً:- بلغ الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) بالاسعار الثابتة (22024.8) مليار دينار في (2004) ارتفع الى (29798.5) مليار دينار في (2008) بمعدل نمو سنوي (7.9%) وهو اعلى من معدل النمو العام للناتج ومن معدل نمو النفط الخام البالغ (4.6%).

ثانياً:- نسبة الناتج للقطاعات السلعية، تبلغ (30%) من مجموع الناتج (بدون النفط) بالاسعار الثابتة اي ان نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية والخدمية معا تبلغ (70%) مشيرا الى ان النسبة الغالبة من تمويل الانفاق على النواتج في القطاعات التوزيعية والخدمية تأتي من النفط وهذا ما تؤكد نسبة مساهمة واردات النفط في تمويل الانفاق في الموازنة العامة للدولة. ان هذه الحالة تبقى القطاعات المنتجة للقيمة

المضافة الحقيقية المحركة لألة الانتاج والسوق في ركود مستمر وتبقي المجتمع في وهم اقتصادي ظاهره الرخاء والرفاهية وداخله ضعف الفاعلية والانتاج الحقيقي.

2- الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد

ان الفرق بين الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي هو صافي التحويلات الى الخارج (صافي عوائد عوامل الانتاج من الخارج) اذ ان الناتج المحلي هو صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في البلد ومن جانب آخر هو دخول عناصر الانتاج المساهمة في العملية الانتاجية وبما ان هناك عناصر انتاج (رأسمال وعمل) اجنبية تعمل داخل الحدود الاقليمية وعناصر انتاج وطنية تعمل خارج الحدود فإن صافي التحويلات هو الفرق بين ما يحول الى البلد من دخول وما يخرج منه.

نما الدخل القومي (بالاسعار الجارية) بـ (28.8%) خلال المدة 2004-2007 وهو قريب من معدل نمو الناتج.

بلغ متوسط نصيب الفرد منه (1728936) دينار في 2004 ازداد الى (3328070.5) دينار في 2007 اي انه نما بمعدل نمو قدره (24.4%) وبما ان متوسط نصيب الفرد يساوي حاصل قسمة مجموع الدخل على السكان وبما انه من المعلوم بان السكان في العراق ينمون بمعدل سنوي (3%) تقريبا فلا زال هناك (1.4%) في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل غير قابل للتفسير والاغلب ان هناك مغالاة بتقدير السكان لعام (2007) كونه مستندا على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة لعام، 2007 اما متوسط نصيب الفرد من الناتج بالاسعار الجارية فإنه ارتفع من (1961509.0) مليار دينار في 2004 الى (5020514.7) مليار دينار في 2008 محققا معدلا للنمو قدره (26.5%) اما بالاسعار الثابتة (2.9%) مما يشير الى مستوى منخفض للدخل الحقيقي للفرد.

3- الانفاق الاستهلاكي والناتج

كي نتحقق من ان الفرد يحصل على تطور حقيقي في رفاهيته ننظر الى جانب الانفاق.

أ- بلغ حجم الانفاق الاستهلاكي (حكومي وخاص) بالاسعار الجارية (33147.7) مليون دينار عام 2004 ازداد الى (68617.4) مليون دينار في 2007 اي بمعدل نمو سنوي (27.4%) . واذا عبرنا عنه بالكميات الحقيقية فأن معدل النمو يصبح بالسالب (-9%) مشيرا الى ان الكميات من السلع والخدمات المستحصل عليها من هذا الانفاق كانت في التراجع بسبب النسب العالية للتضخم والتي سنتطرق اليها في الابدنى.

ب - ومن وجهة نظر الانفاق الاستهلاكي الخاص نلاحظ انه بلغ (19538.8) مليون دينار عام 2004 ارتفع الى (47745.9) مليون دينار في عام 2007 اي انه نما بمعدل نمو سنوي (34.7%) اما بالقيم الحقيقية (كميات) فأن المعدل يصبح (-) 3.8% اي بالرغم من ارتفاع حجم الانفاق حجما نقديا الا ان الكميات كانت بانخفاض كبير.

ويربط هذا المؤشر مع متوسط انفاق الفرد ومتوسط دخل الفرد نلاحظ مايلي:-

أولاً:- بلغ متوسط انفاق الفرد في (2007) (145.8) الف دينار شهريا في حين بلغ متوسط الدخل من مصادره كافة (125.8) الف دينار شهريا بحسب المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في ذلك العام. مما يدل ان الفرد يعاني من العجز في دخله تجاه الانفاق.

ثانياً:- من زاوية الانفاق الاستهلاكي (الحكومي والخاص) فان الانفاق على الفرد الشهري

في عام (2004) يكون (101.8) الف دينار، يرتفع الى (190) الف دينار شهريا.

ثالثاً:- ان معدل الدخل الشهري والذي يمثل خط الفقر حسب تقديرات الجهاز المركزي

للاحصاء بلغ (77) الف دينار شهريا وبمقارنة مع معدلات الدخل والانفاق الفردية

الواردة في الاعلى فأن الفجوة بينها وبين خط الفقر ليست كبيرة سيما وان معامل

جيني (الذي يقيس اللامساواة في توزيع الدخل) لعام 2007 بلغ (40%).

ج - حصل تغير كبير في هيكلية انفاق الاسرة على المجاميع السلعية، فكما هو مبين في

الجدول التالي، انخفض الانفاق على المواد الغذائية من (61.7%) عام 1993

الى (35.6%) في عام 2007 لصالح مجموعة السكن والمياه والوقود ومجموعة

النقل والاتصالات وبمراجعة ما ذكر في الاعلى من تطور الانفاق نستنتج ان

الاسعار كانت السبب الرئيسي في هذا التحول وليس تشبع الطلب.

جدول رقم(1)

جدول (متوسط انفاق الاسرة الشهري) على المجاميع السلعية والخدمات

2007	1993	1988	المجاميع السلعية
35.6	61.7	50.2	1- المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية
0.7	3.6	1.3	2- المشروبات الكحولية
6.7	10	10.6	3- الملابس والاحذية
29	13	19.9	4- السكن والمياه والوقود
6.2	4	6.8	5- التجهيزات والتجهيزات والمهدات المنزلية
2.1	1.1	1.6	6- الصحة
10.4	5	6.5	7- النقل
2.5			8- الاتصالات
1.4	0.4	0.8	9- الترويج والثقافة
0.9			10- التعليم
1.1	1.2	2.3	11- المطاعم والفنادق
3.4			12- سلع وخدمات متنوعة
100	100	100	المجموع

4- اجمالي تكوين رأس المال الثابت

ينظر الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عدد من الزوايا اهمها انه يمثل الجانب المادي المتحقق من الانفاق الاستثماري، وانه الطاقة الانتاجية لخلق الناتج المحلي الاجمالي لذلك فهو يلعب دورا مهما في العملية الانتاجية ومن يملكه بطبيعة الحال يسيطر على الناتج المتحقق باستخدامه.

بلغ مجموع اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة (4328.0) مليون دينار عام (2004) ارتفع الى (32996) مليون دينار عام (2007) محققا معدلا للنمو (97%) سنويا خلال هذه المدة.

ساهم القطاع العام بنسبة (93%) من اجمالي تكوين رأسمال في سنة 2004 ارتفعت هذه النسبة الى (99.5%) في 2007 مما يشير الى استمرارية هيمنة القطاع العام على القرار الاقتصادي من خلال امتلاكه لرأسمال او الطاقة الانتاجية وبذلك يصبح القطاع الخاص متغيبا تماما. ان غالبية اجمالي تكوين رأسمال الثابت يتركز بالدرجة الاولى في الانشطة السلعية وبالدرجة الثانية في الانشطة الخدمية.

5- التجارة الخارجية

أ- الصادرات

بلغت صادرات العراق من السلع والخدمات في (2004) (17810) مليون دولار شكلت صادرات النفط الخام مانسبته (98%) وارتفعت الى (39590) مليون دولار (95.4%) منها صادرات النفط الخام مشيرا الى تطور بسيط في الصادرات غير النفط الخام وحتى هذه التطور بالحقيقة جاء نتيجة التطور في صادرات المنتجات النفطية التي ازدادت من (244.3) مليون دولار في 2004 الى (1564.9) مليون دولار في 2007 وهذه نتيجة خطيرة جدا ان العراق سوف لن يكون له نافذة على العالم الخارجي سوى الصادرات النفطية والاستيرادات.

ب - الاستيرادات

بلغت استيرادات العراق في (2004) (21302) مليون دولار شكلت الاستيرادات الاستهلاكية مانسبته (28.5%) والراسمالية (38.9%) ارتفعت الى (21516.2) مليون دينار في 2007 شكلت الاستهلاكية (30.2%) بينما شكلت الراسمالية (55.8%) وبمراجعة هيكل الاستيرادات التفصيلي نلاحظ ان معظم الاستيرادات الراسمالية هي سلع غير انتاجية او وسيطة لذلك فان طابع الاستهلاك النهائي غالب على الاستيرادات العراقية مما يشير الى حالة جديرة بالذكر وهي ان القيمة المضافة المتحققة داخل الحدود الاقليمية ينفق منها نسبة كبيرة في الخارج مما يضعف حركة الطلب والانتاج ويجعل السوق المحلية معتمدة على الخارج بالاضافة الى مشاكل اجتماعية مثل البطالة الناجمة عن قلة التشغيل، شكلت الاستيرادات الحكومية مانسبته (74%) في (2004) انخفضت الى (44.3%) في (2007) وتركزت الاستيرادات الحكومية في (2004) على:-

أولاً- استهلاكية بنسبة (29.8%) من الاستيرادات الحكومية.

ثانياً- غذاء مقابل النفط (23%)

ثالثاً المنتجات النفطية (13.4%)

أما الانخفاض في 2007 فهو نتيجة انخفاض استيرادات الغذاء مقابل النفط
والمنتجات النفطية.

جدول (2)
مؤشرات اقتصادية - اجتماعية
للمدة 2004-2008

معدل النمو 2004- السنوات الاحيرة	2008	2007	2004	وحدة القياس	التفاصيل
الناتج المحلي الاجمالي					
30.80%	155635.5	111460.8	53235.4	مليون دينار	الاسعار الجارية
6.30%	53205.2	48123.4	41607.8	مليون دينار	الاسعار الثابتة (لسنة 1988)
التوزيع الوظيفي للناتج بالاسعار الجارية					
		19.2	15.7	نسبة مئوية	تعويضات العاملين
		80.8	84.3	نسبة مئوية	فانض العلميات
توزيع الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة)					
4.60%	31813.4	28292.6	26469.8	مليون دينار	السلعية
	23702.4	20097.6	19789.4	مليون دينار	النفط الخام
	8111	8195.3	1680.4	مليون دينار	السلعية بدون النفط
	5561.5	4485.2	4465.7	مليون دينار	التوزيعية
	16096	15562.8	10878.5	مليون دينار	الخدمات
7.90%	29798.5	28243.3	22024.8	مليون دينار	مجموع الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط)
6.30%	53470.9	48340.6	41814	مليون دينار	مجموع الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط)
28.80%		100164.9	46923.3	مليون دينار	الدخل القومي (بالاسعار الجارية)
24.40%		3328070.5	1728936	دينار / سنة	متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالاسعار الجارية)
26.50%	5020514.7	703385.7	1961509	دينار / سنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالاسعار الجارية)
	1721.9	1596.4	1533.1	دينار / سنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالاسعار الثابتة)
3.40%	31000	30097	27140	الف نسمة	السكان

معدل النمو 2004- السنوات الاحيرة	2008	2007	2004	وحدة القياس	التفاصيل
15.30%		20871.5	13608.9	مليون دينار	الانفاق الاستهلاكي الحكومي (بالاسعار الجارية)
34.70%		47745.9	19538.8	مليون دينار	الانفاق الاستهلاكي الخاص (بالاسعار الجارية)
27.40%		68617.4	33147.7	مليون دينار	مجموع الانفاق الاستهلاكي (بالاسعار الجارية)
		32996.1	4328	مليون دينار	اجمالي تكوين راسمال (اسعار ثابتة)
		32847.5	4023.8	مليون دينار	القطاع العام (اسعار ثابتة)
		148.6	304.2	مليون دينار	القطاع الخاص (اسعار ثابتة)
		18502.5	3614.3	مليون دينار	السلعية (اسعار ثابتة)
		13173.6	588.8	مليون دينار	الخدمية (اسعار ثابتة)
الصادرات					
		39590	17810	مليون دولار	الصادرات من السلع و الخدمات
		37771.3	17455.7	مليون دولار	الصادرات النفطية (خام)
		1564.9	244.3	مليون دولار	صادرات المنتجات النفطية
		253.8	110	مليون دولار	صادرات اخرى
الاستيرادات					
		21516.2	21302.3	مليون دولار	اجمالي الاستيرادات
		9531.2	15724.7	مليون دولار	الاستيرادات الحكومية
		3511.5	4687.2	مليون دولار	استهلاكية
		3017.1	4046.5	مليون دولار	راسمالية
		53.2	3622	مليون دولار	غذاء مقابل النفط
		1702	2100	مليون دولار	المنتجات النفطية
		1247.4	1219	مليون دولار	اخرى
		11985	5577.6	مليون دولار	استيرادات القطاع الخاص
		2996.3	1394.4	مليون دولار	استهلاكية
		8988.7	4183.2	مليون دولار	راسمالية

6- السياسة المالية و الدين العام

تعتبر موازنة العراق الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد العراقي وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية و البشرية وتوجيهه لتحقيق النمو ورفع دخل الفرد و تقليل البطالة ، كونها تبرز الالتزام المالي الحقيقي تجاه القطاعات و توزيع النفقات بين اوجه الانفاق المختلفه ، كما انها تقدم الفرضيات حول هيكلية العوائد المالية المختلفه التي من الممكن ان تتحقق و ماهي التغيرات المالية و الاقتصادية التي ينبغي تبنيها لتحقيق و تحسين مصادر التمويل الجديدة .

و قد عكس الاطار المالي للسنوات السابقة من (2004- 2008) الاولويات و الاهداف الضرورية للمدى القريب و التي تركزت في الاتي :-

- تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات وبما يؤمن معالجة عجز الموازنة العامة وتخفيف عبء الدين العام و ابقاءه ضمن الحدود الامنه المتعارف عليها دوليا .
 - التركيز على تحسين القدرات في مجال الامن و الدفاع الوطني وخدمات البيئة الاساسية و خاصة في مجال الطاقة الكهربائية .
 - التركيز على المشاريع ذات الاثر الملموس و السريع في الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة ، المتمثلة بمشاريع تأهيل القطاع النفطي و مشاريع الكهرباء ومياه الشرب و الخدمات الاجتماعية المتمثلة بمشاريع الصحة و التعليم .
 - تعزيز دور القطاع الخاص و توفير مستلزمات تمكينه من اداء دوره عن طريق ايجاد الهياكل المؤسسية التي توفر المناخ المناسب لاداء هذا القطاع .
 - التركيز على تنمية الاقاليم و تطوير واقع الخدمات فيها وبما يضمن تشغيل اكبر عدد ممكن من الالبيد العاملة .
- وقد ترتب على التطورات السياسية تغيرات في النهج الاقتصادي بشكل عام وفي طرق اعداد و فاعلية تنفيذ الموازنة بشكل خاص ولعل اهم مايمكن ان يؤشر على الموازنات في العراق خلال الفترة (2004-2008) :-

- رغم الاهداف الطموحة الموصوفة للموازنات لتحقيقها ، الا انها كانت تعدد وفقا لمتطلبات الحاجات الانية و الطارئة دون رؤية استراتيجية تخطيطية .
- انها ورثت ضغوط انفاقية كان من الصعوبة تجاوزها نتيجة تعلقها بحياة الغالبية من المواطنين ، كمثال على ذلك ما ترتب عن اتفاقية النفط مقابل الغذاء و توفير الدعم لمفردات البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام / سلة الغذاء) .

- الاختلال البنوي في تركيبة الإيرادات من خلال هيمنة إيرادات النفط الخام المصدر وانحسار الموارد المالية الأخرى وهذه الحقيقة هي انعكاس لواقع الاقتصاد العراقي .
 - أدى الدعم الحكومي في مختلف المجالات إلى أحداث خلل بنيوي في الانفاق العام وزيادة الهدر في الموارد المالية المتاحة .
- ومن خلال متابعة تطورات الإيرادات العامة (جدول رقم 3) ، نلاحظ أنها تطورت تطور ملموسا خلال الخمس سنوات الأخيرة فارتفعت من (21.729.1) مليار دينار عام (2004) إلى (50775.081) مليار دينار عام (2008) وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر بنحو (27.8%) .
- وسيطرت الإيرادات النفطية على مجمل إيرادات الموازنة بنسب تتراوح بين (83.6%- 92.9%) من جملة الإيرادات العامة ، بينما مثلت الإيرادات غير النفطية نسب تتراوح بين (16.4% - 7.1%) من إجمالي الإيرادات خلال الفترة اعلاه .
- و السبب في زيادة إيرادات النفط هو ارتفاع أسعاره عالميا إذ ان الإنتاج كان متذبذبا خلال المدة المشار إليها
- أما فيما يخص تطور النفقات العامة ، (كما هو موضح في جدول رقم 4) فقد شهد الانفاق الحكومي خلال السنوات الأربع الماضية مسارا متصاعدا وانسحب هذا على مختلف عناصر النفقات العامة ، وان كان يغلب عليها طابع الانفاق الجاري .
- حيث ارتفع إجمالي النفقات العامة من (33661.6) مليار دينار إلى (59861.973) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (15.4%) ، شكلت النفقات التشغيلية مانسبته (74% - 85%) من إجمالي النفقات العامة في حين شكلت النفقات الاستثمارية مانسبته (15% - 26%) من إجمالي النفقات لنفس الفترة .
- وفي ضوء التطورات المشار إليها اعلاه على صعيد كل من الإيرادات الفعلية و الانفاق الفعلي ، فقد تغير العجز هبوطا وصعودا خلال الفترة اعلاه ليصل إلى (9086.892) مليار دينار عام 2008 بعد ان كان (11935.5) مليار دينار عام 2004 و بمعدل نمو سنوي منخفض بلغ (9%-) . كما هو موضح في الجدول 5 .

جدول (3)
اجمالي الايرادات العامة (2004 – 2008)

(مليار دينار)

معدل النمو المركب %	2008	2007	2006	2005	2004	
18.8	42442.2	91.5-39	42106.3	25623	21262.9	الايرادات النفطية
105.6	8332.9	2973	3286	3335.6	466.2	الايرادات غير النفطية
27.68	57750.081	42064.5	45392.3	28958.6	21729.1	اجمالي الايرادات العامة
-	% 21	-% 7	% 57	% 34	-	نسبة التغير

جدول (4)
اجمالي النفقات العامة (2004- 2008)

(مليار دينار)

معدل النمو المركب %	2008	2007	2006	2005	2004	
11.5	44190.746	39051.908	41691.16	28431.1	28547.3	النفقات التشغيلية
32.3	15671.227	12675.56	9272	7550	5114.3	النفقات الاستثمارية
15.4	59861.973	51727.468	50963.2	35981.1	33661.6	اجمالي النفقات
-	%74	%76	%82	%79	%85	نسبة التشغيلية الى الاجمالي
-	%26	%25	%18	%21	%15	نسبة الاستثمارية الى الاجمالي

جدول (5)
العجز في الموازنة العامة (2004- 2008)

(مليار دينار)

2008	2007	2006	2005	2004	
9086.892	9662.968	5570.9	7022.5	11935.5	العجز
-5.9	73.5	-20.7	-41.2	-	نسبة التغير
-6.58				-	معدل النمو المركب

- اما ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق وتؤثر في فعالية الاطار المالي للدولة فتتمثل ب :-
- الالتزامات الدولية المتمثلة (باتفاقيات صندوق النقد الدولي و العهد الدولي) .
 - ترشيد سياسة الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه.
 - توفير الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص من خلال (تبسيط الاجراءات الحكومية وتفعيل قانون الاستثمار و محاربة الفساد وتقديم القروض الميسرة) .
 - بناء القدرات التنفيذية للوزارات و المؤسسات الحكومية وبما يؤمن الوصول الى موازنة ذات مرونة عالية من اجل تحقيق الاهداف المرسومة و تقديم افضل الخدمات للمواطنين.
 - الانسحاب التدريجي للحكومة من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية و العمل على توفير البيئة و البنى التحتية الضرورية (كالطرق و الموانئ و الخدمات الاستراتيجية) .
 - المبادئ الجديدة للسياسة الاقتصادية التي تتجسد بابتعاد الحكومة عن سياسة التخطيط المركزي و تعميق الممارسات اللامركزية (دعم مجالس المحافظات في ادارة شؤون محافظاتهم) .

الدين العام

بدأ العراق خطواته الأولى بمعالجة المديونية منذ الأشهر الأولى بعد سقوط النظام السابق بالتعامل الإيجابي والبناء مع المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إضافة الى مؤسسات الامم المتحدة .

وبتاريخ 2004/2/21 ، أصدر نادي باريس قراره بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي ، القرار يهتم بجزء من الديون الرسمية الضخمة على العراق والبالغة أكثر من (120) بليون دولار . وبعد مباحثات طويلة تم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في تموز /2004 ، على الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية (DSA) ، و التي أعطت العراق الحق في الحصول على تخفيض لديونه الخارجية بنسبة (80%) ،

وقد تم تقسيم الدائنين الى اربع فئات :-

الأولى – الدائنون أعضاء باريس .

الثانية – الدائنون من الدول خارج نادي باريس .

الثالثة – الدائنون من دول الخليج العربي .

الرابعة – الدائنون من البنوك وشركات القطاع الخاص .

وعلى نطاق البيانات فقد تم تصنيف الديون الحكومية على النحو الآتي :-

- الديون الناتجة عن القروض

- الديون الناتجة عن الاتفاقات الثنائية

- الديون الناتجة عن اصدار سندات

- ديون القطاع الخاص من ضمانات الحكومة

وقد قدم العراق الى صندوق النقد الدولي مسودة رسالة النوايا (LOI) ، والتي تتضمن الاطار العام للسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و برامج الاصلاحات الاقتصادية و التي تشكل أساسا لتوقيع اتفاق المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول بعد الحروب و الاضطرابات Emergency Post Conflict Assistance (EPCA) ، و الذي يخلق الشروط الضرورية المطلوبة من أجل ترتيب مفتوح ل (SBA) ، ترتيبات المساعدة الجاهزة لسنة (2005) .

مراحل الاتفاق :-

1- تخفيض (30%) ، من الديون حال توقيع الاتفاق مع نادي باريس على أن يستخدم هذا التخفيض لتنزيلة من الفوائد المتأخرة .

2- تخفيض (30%) ، من الديون حال توقيع العراق ترتيبات المساندة (SBA) مع صندوق النقد

الدولي خلال عام (2005) ، على أن لا يتعدى ذلك 2005/12/31 .

3- تخفيض (20%) ، عند أكمل العراق التزاماته بموجب (SBA) ، على أن لا تتجاوز ذلك نهاية عام (2008) .

4- تعطى مهلة قدرها ستة سنوات وفقا لمايلي :-

- لا يتم دفع أي مبلغ خلال الثلاث سنوات الاولى على أن ترسمل الفوائد المستحقة خلالها
 - يتم دفع نسبة من الفوائد خلال السنوات الثلاث التالية و ترسمل الفوائد الباقية .
- 5- تحتسب الفوائد على المتبقي من الديون بعد أخذ نسبة التخفيض البالغة (80%) ، بنسبة الفائدة السائدة في السوق .

6- يتم التسديد للفوائد والاصل على (24) قسط نصف سنوي.

المرحلة الثانية

- توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني بين صندوق النقد الدولي و العراق
(stand by arrangement) .

المرحلة الثالثة (الراهنة)

انهى العراق العمل باتفاقية SBA الموقعة في 23/ ديسمبر/ 2005 ، لتبدأ مرحلة جديدة من الالتزام مع الصندوق وبموجب التوقيع على اتفاقية جديدة لادارة الدين الخارجي العراقي و لتشكل المرحلة الثالثة لتخفيض المديونية العراقية .

وبموجب مراحل التخفيض السابقة فقد انخفض حجم الدين الخارجي ليصل الى (50.201) مليار دولار عام 2007 مقارنة مع (108.657) مليار دولار عام 2004 محققا نسبة انخفاض بلغت (53%) .

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التغيرات الكبيرة في هيكلية الدين الخارجي ، فبالنسبة الى دول نادي باريس سجلت نسبة انخفاض بلغت (68%) لتصل الى (16.477) مليار دولار عام 2007 مقارنة مع (51.645) مليار دولار عام 2004 .

اما دول خارج نادي باريس فقد حققت اعلى نسبة انخفاض وصلت الى (83%) حيث تراجع الدين من (9.674) مليار دولار عام (2004) الى (1.590) مليار دولار عام (2007) .
في حين بلغت نسبة انخفاض الديون التجارية (82%) لتصل الى (3.285) مليار دولار عام 2007 مقارنة مع (18.443) مليار دولار عام (2004).

اما على صعيد رصيد الدين الداخلي فقد انخفض عام (2008) الى (4.455.569) مليون دينار مقارنة بـ (6.379.061) مليون دينار عام 2004 محققا نسبة انخفاض بلغت (30.2%) .

وبذلك فان العراق يتجة الى ان يكون ضمن الدول ذات المديونية البسيطة .

7- القطاع النقدي

سياسة البنك المركزي

لقد مكنت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي البلاد من استقرار نظامها النقدي ومواجهة الانشطة والموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة زادت على (40%) في قيمته منذ العام 2004 ، فضلا عن بناء احتياطات قوية بالعملة الاجنبية زادت على (44%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وانها تغطي في الوقت نفسه على (12) شهر من الأشهر الاستيرادية . كما ان الدور الايجابي الذي ادته اشارة سعر الفائدة في استعادة الثقة بالدينار العراقي وعده مصدر جاذب للاحتفاظ بالثروة النقدية، قد بلغت اهدافها في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس في مستويات زادت على (34%) سنويا قبل ثلاثة اعوام مضت لتتراجع اليوم الى حوالي (7%) سنويا. ولاسيما بعد ان غرقت البلاد بمظاهر الدولار والمضاربة ، وتطور بدائل سيولة مصدرها الموجودات المادية التي ادت بعض وظائف النقود بكونها مخزن للقيمة واداة للسيولة النقدية من خارج النقود والنظام النقدي، مما جعلت ذلك النظام عند اضعف نقطة في تاريخ البلاد الاقتصادي.

كما ان القوة الجاذبة للدينار العراقي اليوم، كعملة وطنية قوية باتت هي الاداة الافضل في تطور الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية التي اصبحت فيها الموجودات من بدائل الدينار بمثابة الوسيلة المفضلة لثروة والاكثر تعاشيا على تلك التوقعات التضخمية التي غدت الاخيرة بمثابة مردودات مماثلة للفائدة تولدها الانحرافات التضخمية باستمرار ، لتمثل عوائد قوية غير ملموسة يفرزها التضخم ولكن تتفوق على الفائدة المصرفية الاسمية. وبهذا فقد شكل هذا الاتجاه التضخمي عنصر مضاربة في الاقتصاد بالابتعاد عن الاستثمار الحقيقي من خلال تداول موجودات مادية او حقيقية عدت اصول عالية السيولة ومحققة للربح السريع كفائدة ضمنية مرتفعة تجسدها التوقعات التضخمية، وهي ليست فائدة مصرفية، مما تجعل السوق غير مكرثة للنشاط الانتاجي. وبهذا كانت اشارة الفائدة التي اعتمدها السياسة النقدية هي الوسيلة المضادة للتضخم والتوقعات الناجمة عنها لكي يستعيد النشاط الاستثماري الحقيقي دوره الصحيح خارج حاضنة المضاربة التضخمية.

8- عرض النقد :

سجل عرض النقد ارتفاعا قياسي خلال التسعينات بسبب ظروف الحرب والحصار الاقتصادي واللجوء الى اسلوب التمويل التضخمي لتغطية الانفاق الحكومي الواسع الذي اعقب حرب الخليج الثانية لاعادة اعمار وتأهيل المنشآت والبنى الاقتصادية المتضررة . ولقد قادت هذه السياسة الى تفاقم معدلات التضخم النقدي ودخول الاقتصاد

العراقي مرحلة التضخم الجامح. وخلال الفترة (2001-2008) عاود عرض النقد ارتفاعه بمعدل عالي بعد فترة استقرار خلال الفترة (1997-2000) (الجدول 7) بين (1ر- 1ر7) تريليون دينار. ولقد كان اعلى الزيادات بعد العام 2003 حيث ارتفع من (5ر7) تريليون دينار الى حوالي (26ر7) تريليون (في ايلول) الجدول (7) وبعد تغيير النظام السياسي تم اعتماد سياسة اقتصادية توسعية من خلال تعاضم الانفاق الحكومي لمواجهة متطلبات الانفاق الجاري (التشغيلي)، ولتتبع النمو في عرض النقد ومقارنته بالتغير في الناتج المحلي الاجمالي فان الجدول (8) يبين نمو في عرض النقد بمعدل مركب خلال الفترة اعلاه بـ (38%) مقارنة بـ (21ر1%) للناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الجارية و (5ر6%) للناتج المحلي بالاسعار الثابتة. وفيما يتعلق بالتوزيع الهيكلي لمكونات عرض النقد فقد شكلت العملة خارج البنوك النسبة الاعلى حيث بلغت (80%) من اجمالي عرض النقد في العام 2005 انخفضت الى (65%) في العام 2007 بفعل الأثر الايجابي لسعر الفائدة. ان نمو النقد بمستوى عال يؤشر اعتماد سياسة توسعية ولدت ضغوطا تضخمية جراء تفوق الطلب الاجمالي مقابل العرض المحلي رتبت على السلطة النقدية اتخاذ اجراءات لتنفيذها.

وللوقوف على التغير في السيولة المحلية باعتماد عرض النقد بمفهومه الواسع أي باضافة مايعرف بشبه النقود والودائع الثابتة والتوفير هناك نمو بنسبة (28%) في السيولة المحلية رغم حصول انخفاض متغير (شبه النقود) بنسبة (9%) في العام 2007 مما يعكس مسؤولية العملة في التداول وحجم الودائع الجارية عن النمو الحاصل في مستوى السيولة المحلية. ان هذا النمو في السيولة المحلية يرجع بصورة رئيسية الى النمو الكبير في صافي الموجودات الاجنبية من (8ر4) تريليون دينار في العام 2003 الى (41ر1) تريليون في العام 2007 وذلك بفعل الوضع الايجابي للصادرات النفطية.

9- سعر الفائدة

اعتمدت السلطة النقدية من خلال سعر الفائدة المعتمد او مايعرف بسعر فائدة السياسة النقدية خلال الفترة التي اعقبت العام 2003، سياسة انكماشية مضادة للتوسع الحاصل في الانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والاستثماري) بهدف احتواء وتقييد الضغوط التضخمية من هذا الانفاق. وتحقيقا لهذا الهدف حدد البنك المركزي سعر الفائدة بمعدل (6%) في العام 2004،

ارتفع لاحقا ليبلغ (16%) في العام 2006 ، وذلك لجعل سعر الفائدة بمستوى موجب للمقرض بما يحفز الادخار المصرفي، وتخفيض الانفاق الكلي وسحب الفائض النقدي والسيطرة على السيولة المحلية. واستمرارا لهذا الاتجاه واصل سعر الفائدة الارتفاع ليصل الى (20%) في العام 2007 . وخلال العام 2008 لجأت السلطة النقدية الى تخفيضات متتالية ومتسارعة ليتناسب وتناقص التمويل الحكومي المحتمل وخاصة في المجال الاستثماري اذ خفض معدل الفائدة الى (16%) و ثم (14%) . ويتوقع ان يعتمد سعر فائدة قدره (11%) بحلول شهر مايس المقبل. وترجع اجراءات التخفيض الى النجاح النسبي الذي تحقق للسيطرة على التضخم وكذلك تحفيز الأئتمان المصرفي وخاصة في المجالات الاستثمارية للقطاع الخاص لتعويض النقص الحاصل في الانفاق الحكومي بفعل تراجع القدرات التمويلية للدولة والناشئ عن تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية.

الجدول (6)
اسعار الفائدة المعتمدة لدى البنك المركزي

السنة	سعر الفائدة %
2004	6 %
2005	7 %
2006	16 %
2007	20 %

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية 2007 .

10- سعر الصرف

سجلت العملة المحلية (الدينار) في عقد التسعينات انهيارا قياسيا في قيمتها التبادلية ازاء الدولار نجم بصورة رئيسية عن المغالاة في اعتماد اسلوب التمويل بالتضخم وتلاشي الاحتياطيات الاجنبية. وخلال الفترة (2003-2008) حقق سعر الصرف للدينار تحسنا متواصلا حيث ارتفع الى (1205) دينار /دولار في العام 2008 (ايلول) مقارنة بـ (1936) دينار في العام 2003 ، الجدول (7) . وينسب هذا التحسن الى الظروف الايجابية لسوق الصادرات النفطية ونمو الفائض في الميزان التجاري ، وكذلك الى تدابير السياسة النقدية في تعزيز القيمة الخارجية

للدینار من خلال ادوات سعر الفائدة في السيطرة على السيولة المحلية وكذلك المزايدات العينية للعملة الاجنبية بهدف تحقيق التوازن في سوق النقد الاجنبي.

ان الاستراتيجية المستقبلية للقطاع النقدي تستند الى هدف مواصلة تحسين سعر الصرف للدینار وبصورة تدريجية مدروسة وباستخدام ادوات السياسة النقدية المتاحة للتأثير على العوامل المحددة لسعر الصرف مثل تخفيض معدلات التضخم المحلية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات والاحتياطات الاجنبية وتنظيم وضبط سوق النقد الاجنبي والعمل على تطوير الادوات النقدية الاخرى ومنها عمل الاسواق المالية وجذب الاستثمار الخارجي.

11- ميزان المدفوعات

أ. الميزان التجاري

يؤشر الجدول (7) تحقق تحسنا متوصلا في ميزان المدفوعات من خلال مكوناته الميزان التجاري والاحتياطات الاجنبية خلال السنوات الثلاث الاخيرة اذ ان حالة العجز التي تعرض لها الميزان التجاري في السنوات 2003 و2004 تحولت الى فائض في السنوات اللاحقة وبمعدلات نمو عالية ، اذ ارتفع الفائض التجاري من (2ر3695) مليون دولار في العام 2005 الى حوالي (3ر26324) مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة نمو مقدارها (612%) وقد بلغت قيمة الفائض في النصف الاول من 2008 حوالي (11548) مليون دولار. ان النمو الكبير في فائض الميزان التجاري يعد مسؤولا عن تعزيز الوضع الايجابي لميزان المدفوعات خلال السنوات المذكورة ويعزى هذا الفائض في الميزان التجاري بصورة اساسية الى تطور سوق الصادرات النفطية العراقية اثر زيادة الانتاج والاسعار الدولية للنفط وكذلك الى تراجع مدفوعات خدمات الاستيراد الحكومية وخاصة استيراد المشتقات النفطية.

ب. الاحتياطات الاجنبية

انعكس الوضع الايجابي لحساب الميزان التجاري بشكل مباشر في وضع الاحتياطات الاجنبية لميزان المدفوعات الذي يعد مؤشرا هاما لقياس اداء القطاع الخارجي في الاقتصاد العراقي وفي تأثيراته على المؤشرات الكلية الاخرى، فالجدول (7) يشير الى نمو موجب وبمعدلات عالية في الاحتياطات الاجنبية حيث بلغ خلال النصف الاول فقط من العام 2008 حوالي (11548) مليون دولار وبنسبة زيادة مقدارها (164%) و (49%) عن العامين 2005 و

2006 على التوالي . ان تحسن مؤشر الاحتياطات الاجنبية يعود اضافة الى الوضع الايجابي لحالة الميزان التجاري الى المساعدات والمنح الخارجية التي حظي بها العراق لاعادة وتأهيل الاقتصاد رغم ان حجم هذه المساعدات والمنح اخذت بالتراجع خلال السنتين السابقتين ، ان الثقل الكبير لتأثير القطاع الاستخراجي النفطي في الميزان التجاري والاحتياطات الاجنبية يؤثر درجة الحساسية العالية لميزان المدفوعات والاقتصاد العراقي عموما ازاء التقلبات الاقتصادية الدولية والحاجة الى اجراء التصحيحات الضرورية في اختلال هيكلية الاقتصاد باتجاه تنويع مصادر الصادرات وتقليص الاستيرادات وتحفيز تدفقات رؤوس الاموال الخارجية وتشجيع الاستثمار الاجنبي وخاصة في ظل تداعيات الظروف الاقتصادية الراهنة وتراجع حصيلة العوائد الاجنبية.

12- القطاع المصرفي

سجل النشاط المصرفي العائد للقطاع الخاص خلال الفترة التي اعقبت العام 2003 توسعا ملحوظا وذلك ضمن اطار الفلسفة الاقتصادية الجديدة بتعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والدور المتزايد لقوى السوق في ادارة الاقتصاد (الجدول رقم 9) مؤشر حصول نمو في عدد المصارف العائدة الى القطاع الخاص وحجم رؤوس اموالها، اذ ارتفع العدد من (19) مصرف الى (28) مصرف بضمنها (6) مصارف اسلامية (خلال الفترة 2003 – 2007) وازداد حجم رؤوس الاموال ليبلغ (994ر2) مليار دينار خلال نفس الفترة ، اما المصارف الحكومية التجارية فقد استقرت في عددها عند (7) مصارف خلال الفترة (2004-2007) مع زيادة في اجمالي رؤوس الاموال ليصل الى (215ر5) مليار دينار في العام 2007 مقارنة بـ (150ر5) مليار دينار في العام (2004) . ان هذه الزيادات في عدد المصارف الخاصة وفي حجم رؤوس الاموال يعود الى التحسن في الايرادات النفطية وتوقعات نمو الطلب على التسهيلات المصرفية سواء لأغراض الأئتمان او الايداع.

وعلى صعيد الودائع المصرفية فالبيانات في الجدول (9) تشير الى تحقق نمو كبير في اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) خلال الفترة (2004-2007) من (8ر6) تريليون دينار الى (27ر7) تريليون دينار وبمعدل نمو (222%) . وشكلت الودائع الجارية القسط الاكبر من اجمالي الودائع تراوحت نسبتها (96% - 99ر2%) بالنسبة للودائع الحكومية و (53% - 73%) للودائع الجارية في حين توزعت بقية الودائع بين الودائع الثابتة والتوفير. وشكلت الودائع المصرفية (24%) من الناتج المحلي الاجمالي ، ان النمو الكبير في

الودائع الحكومية يعود الى الارتفاع الكبير في تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمودعة في هذه المصارف جراء نسب التنفيذ المنخفضة للمشروعات الممولة بهذه التخصيصات. اما النشاط الائتماني فان هناك اتجاها متصاعدا في العام 2007 بنسبة 30% عن العام السابق. ولقد استأثر القطاع الخاص بالقسط الاعلى من الائتمان الممنوح. اما القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص فان نسبتها من اجمالي الائتمان الممنوح اتسمت بالتقلب اذ سجلت اعلى نسبة في العام 2004 (56ر5%) واقلها في العام التالي (39%).

جدول (7)
عرض النقود

السنة	عرض النقود (مليار دينار)	سعر الصرف (دينار/ دولار) في السوق الموازية	الميزان التجاري (مليون دولار)	وضع ميزان المدفوعات (الاصول لاحتياطية) (مليون دولار)
1993	86	74	1623ر9 (-)	
1994	239	458	961ر5 (-)	
1995	705	1674	928ر4 (-)	
1996	961	1170	178ر2 (-)	
1997	1ر038	1471	2702ر5	
1998	1ر352	1620	2441ر9	
1999	1ر484	1972	3969ر7	
2000	1ر728	1930	7734ر1	
2001	2ر159	1929	---	

	2401ر5	1947	3ر014	2002
	222ر4 (-)	1936	5ر774	2003
	3492ر3 (-)	1453	10ر149	2004
4374ر5	3695ر2	1472	11ر399	2005
7752ر4	11821ر9	1475	15ر460	2006
11342ر0	26324ر3	1267	21ر721	2007

الجدول (8)
عرض النقد واجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية والثابتة

للفترة (2007 -2005)

(تريليون دينار)

الناتج المحلي الاجمالي		عرض النقد + (1) = (3) (2)	العملة خارج البنوك (2)	الودائع (1)	السنة
بالاسعار الثابتة	بالاسعار الجارية				
43	73ر5	11ر39	9ر11	2ر28	2005
48	95ر5	15ر35	10ر96	4ر49	2006
48	107ر8	21ر71	14ر23	7ر48	2007

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية.

الجدول (9)
اجمالي رأس المال والودائع الجارية لدى المصارف الحكومية والخاصة
للفترة 2004 – 2007

(تريليون دينار)

نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الودائع	المصارف الخاصة				المصارف الحكومية				
			نسبة الودائع الجارية (%)	الودائع لدى المصارف الخاصة	اجمالي رأس المال	العدد	نسبة الودائع الجارية (%)	الودائع لدى المصارف الحكومية	اجمالي رأس المال	العدد	السنة
16	53ر2	8ر6	62	3ر4	--	19	99	5ر2	0ر150	7	2004
14ر5	73ر5	10ر7	53	3ر6	--	20	96	7ر1	0ر165	7	2005
17ر6	95ر5	16ر9	57	4ر7	0ر663	22	97	12ر2	0ر180	7	2006
24	107ر8	26ر2	73	11ر-	0ر994	28	99	16ر7	0ر215	7	2007

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية.

جدول (10)
 رصيد الأئتمان الحكومي الممنوح من قبل المصارف التجارية
 والقروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص

(مليار دينار)

السنة (1)	الاجمالي (2)	الأئتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الحكومي (3)	النسبة (2/3) (%) (4)	الأئتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الخاص (5)	النسبة (2/5) (6)	اجمالي القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص (7)	النسبة (2/7) (8)
2004	824ر6	204ر4	24ر7	620ر2	75ر3	0ر467	56ر5
2005	1717ر4	767ر2	45	950ر2	55	0ر666	39
2006	2664ر8	783ر8	29	1881ر0	71	1380	51ر7
2007	3459ر	1072	31	2387	69	1823ر3	53

13 - الاسعار والتضخم

التضخم يعني حالة الارتفاع المستمر في الاسعار على نحو عام، ينتج عنه الانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد عاكسا حالة عدم التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات. والتفسير الاقتصادي للتضخم، هو ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل ارتفاع مستوى العرض الكلي نتيجة عوامل متعددة يقع في مقدمتها الانفاق الحكومي والتوسع في عرض النقود.

ويُقاس التضخم باستخدام عدة مؤشرات في مقدمتها الارقام القياسية لاسعار المستهلك والمخفضات الضمنية سواء للنواتج المحلي الاجمالي او لتكوين راس المال. وتعد ظاهرة التضخم في العراق ذات خصوصية فهي موروث لسياسات اقتصادية خاطئة، فضلا عن الحروب التي مر بها العراق منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي مرورا بفترة الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات، الامر الذي أثر على سير العملية الاقتصادية واسهم في اشاعة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي عاشها العراق طوال السنوات الماضية.

أولاً:- الارقام القياسية (الاسعار المستهلك 2004-2008)

على الرغم من الاجراءات والسياسات النقدية المتشددة للبنك المركزي وسياسة تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار والذي تتراوح ما بين (1454-1205) خلال المدة اعلاه، وحجم الدعم المالي والذي تقدمه الدولة لمواد البطاقة التموينية، فقد اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع .

فقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بنسبة (52.2%) عام (2006) و(30.8%) عام (2007)، واستمر في الارتفاع عام (2008) ليصل الى (24851.2) نقطة مسجلا نسبة ارتفاع (2.6%) مقارنة بعام (2007).

واستمرت حالة عدم الاستقرار والتقلبات السعريّة الحادة خلال الفترة اعلاه في الوقت الذي لم يعد سعر الصرف ازاء الدولار يشكل عامل الضغط الاول في رفع الاسعار وانما برزت عوامل جديدة اخرى في مقدمتها:-

1. ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص ونفقات اعادة الاعمار.

2. الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وضعف القاعدة الانتاجية، بالإضافة الى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية واعمال السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة عموما بعد احداث عام 2003.

3. جمود الجهاز الضريبي الحكومي واعتماد الدولة لسياسة الباب المفتوح للاستيراد والتي كان لها الاثر الكبير في تراجع المعروض المحلي من السلع والخدمات والمنافسة غير المتكافئة مع المنتجات المستوردة اذ ان الانتاج يعاني من ارتفاع اسعار المستلزمات الداخلة فيه. ولذلك فإن ارتفاع الطلب في الاقتصاد العراقي والناجمة عن زيادة الانفاق الحكومي وتعديل رواتب موظفي الدولة قد توجه نحو الاستيرادات.

وعلى مستوى المجاميع السلعية الداخلة في احتساب الارقام القياسية لاسعار المستهلك تبين البيانات الواردة في (جدول(11))، ان مجموعة المواد الغذائية التي شكل الانفاق عليها طوال الفترة اعلاه بنسبة (63.2%) من حجم الانفاق العائلي، قد شهدت تضخما في اسعارها بشكل فاق في السنوات (2004-2005) التضخم في المستوى العام لاسعار. كما شهدت اسعارها نسب ارتفاع (13.8%) و(10.9) للسنوات (2007) و(2008) على التوالي.

وضمن المجاميع الاخرى التي مارست ضغطا كبيرا على معدل التضخم طوال الفترة (2004-2008)، هي اسعار مجموعة الوقود والاضاءة التي تأثرت اسعارها برفع الدعم عنها. بحيث ان العائلة العراقية نقلت نسبة كبيرة من انفاقها على المواد الغذائية الى هذه المجموعة و مجموعة النقل لتواجه متطلبات الانفاق على هاتين المجموعتين. اذ اظهرت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسره (2007) بان الانفاق على المواد الغذائية هبط من (63%) عام 1993 الى (35.6%) عام 2007.

جدول (11)

مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي (2004-2005)

السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	الرقم القياسي للمواد الغذائية	الرقم القياسي للوقود والاضاءة
2004	8815.6	4544.2	32221.5
2005	12073.8	5558.1	641011.4
2006	18500.8	7217.5	183515.3
نسبة التغير	53.2	29.8	71.7
2007	24205.5	8220.4	341864.1
2008	24851.2	9119.9	247454.9
نسبة التغير	2.6	10.9	21%

جدول (12)

تطور معدلات التضخم السنوية للمدة (2004-2008)

(1993=100)

المجاميع	الوزن	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية	63.2	8.74	22.3	30	14	10.9
الدخان والمشروبات	3.5	20.22	0.6	16	6	8.9
الاقمشة والملابس الاثاث	9.7	3.33	3.3	20	8	3.1
الوقود والاضاءة	3.1	0.39	10	16	7	7.1
النقل والمواصلات	2.1	34.25	99.1	186	72	21
الخدمات الطبية	4.9	12.9	53.6	129	29	1.3
سلع وخدمات متنوعة	1.5	31.8	6.3	19	11	12.6
الايجار	0.5	21.3	24.7	35	29	9.6
الرقم القياسي	11.5	69.7	42.4	35	24	14.8
	100	26.9	30.9	53	31	2.9

من المعلوم ان السكان ينمو بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بين (2.8%) و (3%) حسب الفرضيات الخاصة بالخصوبة و حركة السكان و الوفيات ، الا ان المعدل المعتمد عادة هو المعدل لتعدادين متتالين . فوق هذا المبدأ فأن معدل نمو السكان كان (3%) بين تعداد السكان 1987 و 1997 و قدر المسح الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة لعام 2007 السكان بـ (30097) الف نسمة وبذلك يصبح معدل النمو بين 1997 و 2007 (3.2%) وبما ان التقدير جاء عن طريق عينة المسح و بغياب المسوحات الحيوية فأن هذا التقدير قد يشوبه نوع من المغالاة .

وبقدر تعلق الامر بالتشغيل و البطالة فنلاحظ من خلال الارقام الواردة في الجدول (13) ان حجم السكان في سن العمل قد ارتفع الى (57%) في تقديرات (2007) بعد ان كان (52%) عام 1997 . ومن جانب اخر فان مسح القوى العاملة الذي نفذ في عام (2006) و التوقعات المبنيه عليه و على نمو السكان تشير الى ان السكان في سن العمل سيصل الى (51%) في عام (2008) ، وفي كل الاحوال ومهما كانت التقديرات الخاصة بهذه الفئة فأن معدل البطالة فيها يعتبر عاليا و يجب العمل على خفضه .

و مع الاخذ بنظر الاعتبار الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي فان انخفاض نسبة البطالة جاء بسبب استيعاب القطاع الحكومي المدني نسبة كبيرة من العاطلين بالإضافة الى ما تم استيعابه من قبل القوات المشاركة في حفظ الامن وكذلك بسبب نشوء قطاعات هامشية لم تكن موجودة قبل عام 2003 ، ولكن ذلك ومن وجهة نظر سياسة التشغيل الفاعلة تعتبر تشوهات في التشغيل و المطلوب اعادة النظر في البنية الاقتصادية لتحقيق معدلات تشغيل حقيقية .

ومن جانب نوعية السكان في سن العمل فيجب الاهتمام به ايضا ، حيث ان نسبة (24%) من المساهمين في هذه الفئة من الاميين و (41.2%) من الذي يقرأ ، يقرأ و يكتب و (43.1%) من حملة الشهادة الابتدائية ، الامر الذي يشير بشكل لايقبل الشك الى انخفاض كفاءة الاستخدام .

جدول (13)

مؤشرات التشغيل و البطالة

السكان : الف نسمة

نسبة البطالة		2007		1997		الفئات العمرية سنة
2007	1997	%	السكان	%	السكان	
-	-	40	11977	45	9870	اقل من 14 سنة
11.7	17.6	57	17122	52	11473	15- 64 سنة
-	-	3	998	3	803	65 فأكثر + غير مبين
-	-	100	30097	100	22146	المجموع